

أوراق المتابعة السياسية

نيسان/ابريل
2006

6

سوريا: أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟

سمير العيطة*

تعيش سوريا منذ 2005 تغييرات عميقة في موقعها الإقليمي والدولي، كما بخصوص وضعها السياسي الداخلي. تناقش ورقة المتابعة السياسية هذه احتمالات التغيير الداخلي المختلفة والفرص المتاحة أمام القيام بإصلاحات، كما تحلل أثر التبدلات الإقليمية والدولية على الوضع الداخلي. فقد أضحى الرأي العام السوري اليوم ينتقد علناً دور نظامه السياسي في لبنان، وتناحز أغلبيته إلى تحميله المسؤولية عما آل إليه الوضع هناك. أما الوضع الاقتصادي فقد تراجع إلى حدّ بات يشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي للبلاد. كما بلغت الانتقادات الموجهة للرئيس وفريقه من قبل أوساط الأعمال حدّة غير مسبوقة. أمّا المعارضة، فقد تجاوزت نقاط ضعفها، فأصدرت الحركات السياسية والمدنية "إعلان دمشق" الداعي صراحة إلى تغيير سلمي للنظام. وستتوقف إمكانات عملية التغيير السلمية هذه على نتائج التحقيق الدولي الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وكذلك على قدرة المعارضة على توفير الأرضية المشتركة التي تبرهن للرأي العام أن التغيير لن يقود إلى الفوضى، وأخيراً على قدرة السلطة في سوريا على مواجهة مزيج الضغوط الدولية والتحديات الداخلية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، بطريقة ذكية.

مؤتمر حزب البعث وخطابات الرئيس المتتالية خيبا آمال الرأي العام، فيما تمّ تشديد سلطة القصر الرئاسي والأجهزة الأمنية على الحياة العامة، وتمّ إبعاد كل الآراء المخالفة ضمن النظام وحزب البعث.

- ثم تجاوزت المعارضة السورية نقاط ضعفها ودعت إلى "تغيير جذري" في النظام عبر إعلان انضمت إليه شريحة واسعة من حركات المجتمع المدني. وكذلك أعلن نائب الرئيس السوري انشقاقه عن السلطة.

كانت الآفاق في أوائل العام 2006 لا تزال غير واضحة وترتبط بعوامل ثلاثة: نتائج لجنة التحقيق الدولية، وقدرة المعارضة على اقتراح برنامج سياسي يثبت للرأي العام السوري أن "التغيير" ليس "الفوضى"، وقدرة "السلطة" على الصمود بذكاء

شكل اغتيال الرئيس الأسبق للحكومة اللبنانية رفيق الحريري، وانسحاب الجيش السوري من لبنان أهم حدثين محوريين في العام المنصرم. فقد أدبا إلى تدويل العلاقة السورية اللبنانية وصدور العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي التي، وللمرة الأولى، أدانت السلوك السوري في بلد يلعب دوراً مركزياً في سياسات سوريا الإقليمية والدولية. ونجم عن هذه العملية تغييرات عدة على المشهد في الداخل:

- فأول مرة منذ عقود، تدخل الرأي العام السوري وتجراً على الحكم على سياسات نظامه في لبنان، وانتقدها وحملها مسؤولية ما يجري في هذا البلد، وذلك رغم إدراكه لتعقيد اللعبة الإقليمية.

- وازداد عدد الفعاليات في البلاد التي اقتنعت بضرورة القيام بقرارات نوعية وسريعة في الإصلاحات الاقتصادية وكذلك السياسية. لكن

الاقتصادي، مما أدى إلى فقدان مصداقية الخطط الحكومية الرامية إلى تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 7 % في العقد المقبل، وهو الحد الأدنى المطلوب لمكافحة الانخفاض السريع في إنتاج النفط ولدء الارتفاع الكبير للبطالة. وبلغ الوضع مستوى يشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي، وذلك بغض النظر عما وصل إليه الانفتاح التجاري.

إلا أن التغيير الكبير الذي حدث في سوريا عام 2005 من طبيعة سياسية. فقد وقع العديد من الحركات السياسية وحركات المجتمع المدني، قبل أيام من تقرير ميليس، "إعلان دمشق" الذي دعا، صراحة للمرة الأولى، إلى "تغيير النظام" بشكل سلمي. كما لم يصل النقاش حول السياسة الداخلية يوماً إلى درجة الحدة والعلنية التي عرفها هذا العام، مطروحاً على مواقع الإنترنت وفي وسائل الإعلام الرسمية على السواء. فاضطر الرئيس للتوجه مباشرةً ومراراً إلى الرأي العام. وتدخل مسؤولون سوريون، بما فيهم رؤساء أجهزة أمنية، مباشرة على الهواء عبر فضائيات عربية، للرد على الانتقادات الموجهة إليهم. وأصبح البلد برمته يتساءل عن المستقبل السياسي على أضواء "الفوضى العراقية" و"ثورة الأرز" في لبنان. وقد بدأت تظهر، هنا وهناك، محاولات إنشاء حركات سياسية. وهكذا توسع الاقتناع العام أن مستقبل البلاد سيرسم أولاً على المستوى السياسي الذي تتسارع أحداثه.

المعركة... من أجل الرأي العام السوري

في مجرى أحداث العام 2005، بدا أن محور إحدى أهم المعارك كان الرأي العام السوري. فعبير خطاباته التي ازدادت وتيرتها، توجه الرئيس بشار الأسد بشكل خاص إلى كسب هذا الرأي العام، مناشداً كبرياءه الوطني وخوفه من الفوضى. أما سياسات الولايات المتحدة فلم تحظ بأي مصداقية بإشارتها المستمرة والملتبسة إلى "التغيير اللازم في سلوك النظام السوري"، التي تم فهمها من الرأي العام على أنها تتصل بالملفين العراقي والفلسطيني-الإسرائيلي (بما في ذلك قضية حزب الله) أكثر مما تتعلق بلبنان أو سوريا (بما فيه مسألة الديمقراطية). من ناحية أخرى، فلقد أضعاف السياسيون اللبنانيون مناسبات عدة لكسب تعاطف السوريين مع قضيتهم، لأن ما كانوا يقصدونه بلفظة "السوري" خلط بين السلطة الحاكمة والمخابرات والشعب والعمال السوريين المهاجرين.

بوجه مزيج الضغوط الدولية والتحديات الداخلية على الساحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

العام 2005 في سوريا

كانت سنة 2005 استثنائية بكل المعايير بالنسبة إلى سوريا. فقد انسحب جيشها من لبنان بشكل مُهين، وتحولت العلاقات مع الدولة المجاورة من أزمة مستترة مع سياسيين محليين إلى خلاف ملعن تتدخل فيه معظم الدول العظمى. وأصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات ضد سوريا، فاتهمت لجنة التحقيق الدولية قلب "السلطة" علناً باغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري وغيره من الشخصيات اللبنانية البارزة. وليلة رأس السنة، أيد نائب الرئيس السوري الأسبق هذه الاتهامات ودلّ بإصبعه إلى الرئيس السوري، ما سبب صدمة سياسية في البلد، هذا مع أن نظرة الرأي العام إلى السيد خدام سلبية.

في خضم هذه الأحداث، عُقد مؤتمر حزب البعث في حزيران/يونيو 2005. فأجل الإصلاحات السياسية التي طال انتظارها والتي كان الرئيس السوري قد وعد في "خطاب الانسحاب" بأنها ستشكل قفزة نوعية. كما أتى المؤتمر برجال من الأجهزة الأمنية إلى القيادة القطرية لحزب البعث، فيما تم اعتماد "اقتصاد السوق الاجتماعي"، ما يشكل خرقاً لدستور 1973 "الاشتراكي". وقد فتح هذا الأمر المجال للمجيء بـ"إصلاح" كنانب لرئيس الحكومة وكشخصية بارزة في الحكومة. هكذا شهدت أبرز الإصلاحات الاقتصادية لعهد الرئيس بشار الأسد أول نتائجها، فتمت بسرعة ملحوظة المصارف الخاصة الجديدة، كما قفز حجم الاستيراد.

بالإضافة إلى ذلك، وفي حين كان المحقق الدولي وقتها، ديتليف ميليس، يسلم تقريره متهماً سوريا باغتيال الحريري، أعلنت الحكومة السورية بثقة عن استثمارات أجنبية جديدة تراوحت قيمتها بين 7 و10 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى لم تبلغه قط من قبل. كما أعلنت عن تحسن نوعي في علاقات سوريا مع الإتحاد الأوروبي ومع المؤسسات المالية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) في خضم إطلاق برنامج واسع للإصلاح المالي والضريبي. ولكن، وبانتظار نتائج التحقيق الدولي، جمّدت أوروبا اتفاقية الشراكة الأوروبية التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في نهاية 2004. وفي حالة الاضطراب هذه، تباطأت مستويات النشاط

محتل. ولكن ظلّ هناك حيز من الاعتزاز الممكن بوجود مجموعة مهمة من الفعاليات اللبنانية موالية لسوريا، عبّر عنها خطاب الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله الواسع الشعبية، الذي حيا "سوريا الأسد". وشهدت الأشهر التالية مأساة العودة السريعة لمئات آلاف العمال السوريين الفقراء من لبنان، رافقها ما سرى من شائعات- ضخمتها وسائل الإعلام الرسمية السورية- حول تعديتات يمارسها اللبنانيون بحقهم. هذا بالإضافة إلى شعارات عديدة فظة "الثورة الأرز" شحنت السوريين بمشاعر معادية للبنانيين. فساد الاعتقاد في خلال تلك الفترة بأن الأحداث كانت جزءاً من "مؤامرة" أمريكية إسرائيلية تهدف إلى إخراج الجيش السوري من لبنان، وإلى إضعاف سوريا وإلى دفع سوريا (ولبنان) باتجاه الوضع الفوضوي والطائفي الذي يعيشه العراق المحتل الآن.

لكن مع صدور القرار رقم 1595 عن مجلس الأمن الدولي الذي أقر إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة، ومع توقيف رؤساء أجهزة الأمن اللبنانية في شهر آب/أغسطس 2005، ومع صدور أول تقرير لميليس، وعدم جدية السلطات السورية في تقديم عناصر تدعم نظرية مختلفة حول عملية الاغتيال، تبدل وضع الرأي العام السوري تدريجياً بعد أن ازداد ميل الأكثرية إلى الشك باحتمال تورط سوري. فشكل ذلك تغييراً كبيراً في البلاد.

مع هذا التغيير، ورغم التسليم بأن الرئيس نفسه ليس متورطاً، فما أثار قلق السوريين هو الثمن الذي يتوجب عليهم دفعه، سيما أن قرار مجلس الأمن 1636 الذي تلى، يندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام العقوبات أو حتى باتخاذ إجراءات عسكرية ضد الدولة المستهدفة. وقد جاء هذا القرار إثر أول تقرير أصدره ميليس في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005. وتبع ذلك حقبة من التوتر والترقب مع ما رافقها من "مسرحيات" مدهشة حول شهود يتراجعون عن شهاداتهم السابقة، وحصول مسؤولين سعوديين على موافقة الأمم المتحدة على استجواب مسؤولين سوريين وفقاً للشروط السورية. ولم يتبدد التوتر إلا في 15 كانون الأول/ديسمبر بعد صدور تقرير ميليس الثاني، حين لم تُقر أي عقوبات، وحين تم إنهاء مهمة المحقق الدولي المكروه، واعتُبر أنه أُقبل من منصبه. في تلك اللحظة، شاع الظن أنه تم التوصل إلى "صفقة" مع المجتمع الدولي، وأن صفقة أخرى مع اللبنانيين ستليها. لكن هذا الشعور لم يدم طويلاً. فانشقاق السيد عبد الحليم خدام، نائب

فيانتظام، كان السياسيون والصحافيون وأصحاب الرأي اللبنانيين ينتقدون الرأي العام السوري على أنه غير حسّاس حيال نضالهم وشكواهم من ممارسات النظام وأجهزة الأمن السورية في بلادهم. وفعلياً، فقد تجنّب حتى مفكرو وناشطو "ربيع دمشق" تناول الوجود السوري في لبنان فيما كانوا يطالبون بحريات ديمقراطية في بلادهم. وهكذا لم يأت "بيان الـ99 مثقفاً" الصادر في بداية "ربيع دمشق"، في 30 أيلول/سبتمبر 2000، على ذكر القضية اللبنانية. والأمر سيان بالنسبة إلى "بيان الألف مثقف"، أو الوثيقة الأساسية لإنشاء "لجان إحياء المجتمع المدني".

وفي الواقع، فقد بقي السوريون ينظرون إلى موضوع "الاحتلال" السوري للبنان على أنه جزء من المواجهة الإقليمية مع إسرائيل والقوى العظمى منذ الثمانينات. وكذلك، وفي حين يعرف السوريون جيداً أمور الحياة السياسية اللبنانية، فقد بقوا يحسدون "الحد الأدنى" من الحريات في لبنان "في ظل الاحتلال السوري"، إذ كان الحد ليشكل إنجازاً كبيراً إذا ما مُنح في سوريا ذاتها.

وقد ساهم القرار 1559 الصادر في 2 أيلول/سبتمبر 2004 عن مجلس الأمن الدولي في هذا الإرباك، وقد أتى بعد تعديل الدستور اللبناني الذي فرضه النظام السوري من أجل تمديد عهد الرئيس اللبناني إميل لحود. ولم يدع القرار 1559 فقط إلى إلغاء هذا الإجراء اللادستوري وإلى انسحاب الجيش السوري، بل أيضاً إلى نزع سلاح حزب الله، الذي هو في نظر الشعب السوري أكثر الحركات شعبية في المنطقة والوحيد الذي حرّر أرضاً احتلتها إسرائيل. وهذه مسألة حساسة بالنسبة إلى السوريين الذين يشعرون بالمهانة بسبب استمرار احتلال مرتفعات الجولان. وعلى ذلك، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعدل فيها الدستور اللبناني للغاية ذاتها.

لقد دفع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق في 14 شباط/فبراير 2005 الرأي العام السوري إلى الاهتمام - بقوة هذه المرة- بالقضية اللبنانية. فقد شكّل الحدث بذاته صدمة. وكذلك جاءت صدمات أخرى نتيجة التظاهرات اللبنانييتين الحاشدتين اللتين جرتا في 8 آذار/مارس (موالية لسوريا) وفي 14 آذار/مارس (معادية لسوريا). فاكشف السوريون، ربما للمرة الأولى، مدى الغضب الذي ولّده في لبنان التعديتات التي قام بها جيشهم ومخابراتهم، كما شدهوا من السرعة التي تغيّرت فيها نظرة اللبنانيين إلى سوريا من بلد حام لهم (من حرب أهلية) إلى بلد

القطاع الخاص مرتبطين مباشرة "بالسلطة" لإنشاء نشاطات ريعية مثل الهواتف الخليوية والمناطق الحرة والإعلانات والعقارات وغيرها. فظهرت في البلاد شركات محتكرة خاصة ضخمة، تواجه وتنافس مباشرة باقي القطاع الخاص وكذلك القطاع العام الذي بقي من دون إصلاحات حقيقية.

وفي أوائل العام 2005، أصدرت هيئة تخطيط الدولة التي يرأسها "الإصلاحي" السيد عبد الله الدردري مسودة تحليل رسمي للاقتصاد الكلي في البلاد، وكان أول تقرير رسمي واقعي منذ عقود. فأشار إلى الوضع الحرج، وضع البطالة المتزايدة (24% من قوة العمل)، والفقر، وانخفاض الاستثمارات الخاصة والقيمة المضافة المنهارة للقطاع الصناعي العام، وإلى إنتاجية متدهورة بشكل غير متوقع، وسياسات مالية ونقدية وضريبية غير ملائمة، وتبدل سريع في ميزان تجارة النفط من الفائض إلى العجز. لم يتناول التقرير النمو المرتفع الذي سجلته سورية في أوائل التسعينات، بل علق على الحقبة الممتدة بين 1997-2004، حقبة النمو المنخفض/الركود بوصفها "السنوات السبع الضائعة" لسورية. كما وصف السياسات بين العامين 2000-2004 بأنها "لعبت دوراً غير مشجع للنمو وللإستثمار الأمثل من استثمار للموارد وتطوير الموارد البشرية من جهة، وغير مركز نحو زيادة العدالة الاجتماعية - بالرغم من سياسات الدعم المكلفة التي تقوم بها الحكومة".

وفي كانون الأول/ديسمبر 2005، قدمت هيئة تخطيط الدولة الخطة الخمسية العاشرة، وكانت الأولى التي تهدف إلى إقامة "اقتصاد سوق اجتماعي". ولكن المفاجأة أن السيد الدردري قد أعلن في كلمته التمهيدية أن "هذا الواقع الجديد لا يمكن مواجهته إلا ضمن إطار طويل الأمد، على الأقل عقدين من الزمن". وفيما تتجه الخطة إلى معالجة العديد من القضايا الهامة، مثل الضرائب والموازنة، استمرت في الاعتماد على الاستثمار العام ولم تستطع الإعلان عن أي مشروع إصلاح للقطاع الصناعي العام الحالي ولا عن الحد من عمليات الاحتكار العامة أو الخاصة الجارية.

تتناسب وتيرة الإصلاحات التي أعلنها السيد الدردري مع تلك التي أوضحها الرئيس بشار الأسد في خطابه الهام حول الأزمة مع المجتمع الدولي، والذي تبع تقرير لجنة التحقيق الدولية في 21 تشرين الأول/أكتوبر وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1636: "سبب غضبهم من سورية أن الرئيس بشار

الرئيس السوري وأحد المعاونين المقربين من حافظ الأسد، ومهندس السياسات السورية الدولية واللبنانية طوال عقود من الزمن، وتصريحاته، كان له دور كبير. وما زاد في الطين بلة هو جلسة مجلس الشعب اللاحقة التي تم بثها بشكل واسع عبر وسائل الإعلام واتهمت السيد خدام بالخيانة والفساد. لبعض من الوقت في أوائل العام 2006، ظهر النظام السوري الحاكم للرأي العام بمظهر النظام المهتز.

إصلاحات اقتصادية أم سياسية

ظهرت النقاشات حول الحاجة لإجراء إصلاحات منذ نهاية الثمانينات، ولكن طرحها كان على الصعيد الاقتصادي بشكل خاص. ولقد ظهرت فعلاً أولى الإصلاحات الاقتصادية البارزة في المرحلة بين 1986 و 1992: حُررت الزراعة ودُعمت (لبلوغ الأمن الغذائي)، وانتقلت التجارة الخارجية تدريجياً من احتكار الدولة إلى سيطرة القطاع الخاص (مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الاستيراد). وصدر العديد من القوانين والمراسيم كان ذروتها قانون الاستثمار الصادر سنة 1991، كما طبقت إجراءات حمائية على الصناعات المحلية، فسمح ذلك للقطاع الخاص بالنمو جزئياً مخرجاً البلد من الممارسات "الإشترابية" وممارسات "رأسمالية الدولة". كانت أزمة 1986 المالية الدافع الأهم لهذه الإصلاحات. ثم جاءت زيادة إنتاج النفط وتدفق التحويلات المالية من السوريين المغتربين (لا سيما من دول الخليج ولبنان في خلال إعادة الإعمار)، واحتمالات حلول السلام في الشرق الأوسط، كل هذه العوامل أتاحت معدلات نمو غير مسبوق استمرت حتى العام 1996.

عدم إجراء المزيد من الإصلاحات في منتصف التسعينات قاد النشاط الاقتصادي إلى التدهور بل إلى تراجع النمو سنة 1999. ولم تغير وفاة الرئيس حافظ الأسد ولا تبوء نجله سدة الرئاسة هذه الظروف، على الرغم من الخطوات الشجاعة المعلى عنها، وبخاصة قرار سنة 2000 الذي يتيح إنشاء مصارف خاصة. لا بل أدت السياسات الجديدة التي اعتمدها الرئيس بشار الأسد في خلال السنوات الأربع الأولى إلى مزيد من الإرباك. فقد تم فتح التجارة مع العراق الخاضع للحظر الدولي بشكل مفاجيء مما خلق فرصاً لصادرات ذات قيمة مضافة ضئيلة أو معدومة، وكذلك للتهريب. لكن اجتياح العراق قضى قصرياً على هذه الفرص. بالإضافة إلى ذلك، تم فتح مجالات جديدة أمام لاعبين من

التسعينات داعياً إلى الربط بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. الدكتور دليلا أحد الناشطين في "لجان إحياء المجتمع المدني"، وقد حكمت عليه محكمة خاصة بالسجن لمدة عشرة سنوات وما زال مسجوناً بعد إطلاق سراح غيره من معتقلي "ربيع دمشق" في كانون الثاني/يناير 2006. وكان د. دليلا يؤكد على أن للمشاكل الاقتصادية خلفية سياسية والإصلاحات يجب أن تكون سياسية أيضاً. وكان منبره الأساس هو "ندوة الثلاثاء الاقتصادية"، وهي محاضرات تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في دمشق تتناول إشكاليات الإصلاح. وفي التسعينات، كانت هذه المنديات تشكل فسحة الحوار الوحيدة التي كان يسمح فيها بحرية التعبير. وفيها برز دور الناشطين عارف دليلا ورياض سيف. ولكن بعد انقضاء "ربيع دمشق"، فقدت هذه الندوات الكثير من تأثيرها وأهميتها.

ومن ناحية أخرى، فعند وفاة الرئيس حافظ الأسد، قليلة كانت الأصوات التي انتقدت الطريقة التي رُتبت فيها خلافة الرئيس أو اقترحت بديلاً سياسياً. وحده السيد رياض الترك، الذي كان قد أطلق سراحه حديثاً بعد ضغوط دولية كبيرة، تجرأ على ذلك، دون دعم يلحظ من قبل الرأي العام. ورياض الترك هو الرئيس الأسبق للحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي الذي انشق عن الحزب الشيوعي "الرسمي" في بداية السبعينات على أثر خلاف حول الانحياز إلى الإتحاد السوفيتي. وكان الترك قد انتقد دخول الجيش السوري إلى لبنان العام 1976 والقمع الذي تلاه لنقابات المحامين والهيئات الأهلية الأخرى، كما انتقد كذلك مجزرتي حماه وتدمر. أسمته الصحافة الدولية "مانديلا" سوريا بسبب السنين الـ18 التي أمضاها في الاعتقال كسجين سياسي. ولم يكد يطلق سراحه عام 1998، حتى سُجن مجدداً بين العامين 2001 و2002.

وقد استفاد الرئيس الشاب بشار الأسد من "فترة سماح" فعلية لم تُمنح أبداً بهذا الطول لأي قائد سوري أو عربي آخر. فقد كان سجله خالياً من أية أعمال فساد أو قمع. ورحب الشعب السوري بصغر سنه إذ أن هذا الشعب هو أصلاً شاب بأغلبه. وفي المقابل، كان كل قادة "السلطة" الآخرين في العقد السابع من أعمارهم (بمن فيهم السيد خدام). ولكن الناس عبّروا مع ذلك عن الحاجة إلى المزيد من حريات التعبير والتجمع، وعن حقهم في الحصول على الوسائل العالمية العصرية مثل الإنترنت والهواتف الخليوية. وانتشرت منديات الحوار في

الأسد التزم أمامهم بإصلاح داخلي ولم ينفذ هذا الإصلاح (...). ما هي الإصلاحات التي يبحثون عنها لكي ندقق مدى مصداقيتهم (...). الإصلاح الاقتصادي؟ هم يريدون منا أن نفتح الأسواق أمامهم بمعزل عن مصالحنا، مقابل بعض الصدقات والفتات التي تقدم لنا (...). والبعض يقول أن مسيرة التطوير كانت سريعة ومن ثم أصبحت بطيئة. أقول لهم هي من البداية كانت بطيئة. لم تكن في يوم من الأيام سريعة، لكي نكون واقعيين."

وقد توالى الدعوات إلى الإسراع والقيام بقفزة نوعية في الإصلاحات، وكان بينها دعوة من المستشار السابق للرئيس الذي وصف الوضع الاقتصادي الاجتماعي بأنه يشكل "قنبلة موقوتة". أمّا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في سورية الدكتور راتب الشلاح فقد ترك جانباً حذره الطبيعي وصرح في مقابلة منشورة في صحيفة رسمية: "أشعر بالملل والتعب بعض الشيء (...). المستقبل يحتاج إلى صدمة ودفعة قوية نقدر أن نتحملها في فترة التقدم (...)". وعندما سئل عن اقتراحاته المحددة، صرح: "في لقائي مع السيد الرئيس منذ فترة تكلمنا عن بعض الموضوعات. وقال سيادة الرئيس: إن هذه لا تدرج الآن في أولويات اهتمامات الدولة. وأنا أظن بأن اليوم، الكثيرين لا يعطون الأولويات السليمة أو سلم الأولويات المطلوبة". إنه انتقاد مباشر غير مسبوق من مجتمع الأعمال إلى الرئيس وفريقه.

تغيرت إذاً طبيعة النداءات الداعية إلى الإصلاحات في سوريا، حتى وإن كان عدد من الإصلاحات التي نفذتها السلطات أدت إلى بعض النتائج في بعض الحالات. إلا أن مجتمع الأعمال ينتقد "رأسمالية الأقرباء والأصدقاء" في الاقتصاد وعدم تساوي الفرص للجميع. كما أن الشعب ينتقد آثار "الإصلاح الهيكلي" على ظروف حياته، وزيادة البطالة والفقر وانعدام التأمين الاجتماعي. وهكذا تشكل وفاق عام واسع في سوريا نحو تحويل الدعوة للإصلاح إلى دعوة إلى الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية والشروع بالإصلاحات السياسية.

إصلاحات سياسية أم تغيير النظام

في التسعينات، لم تتجرأ سوى قلة في سوريا على المطالبة بإصلاحات سياسية. أحد أولئك كان الدكتور عارف دليلا أستاذ علم الاقتصاد في جامعة دمشق، وهو من عائلة علوية، وكان قد نشر عدة مقالات في

نمو التيار الديني الإسلامي في سوريا أضعف بكثير منه في مصر والأردن أو فلسطين. فقد حملته الشعب مسؤولية مشتركة مع "سرايا دفاع" رفعت الأسد عن أحداث 1979-1982، وقد تم حظر تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا وصار القانون يعاقب الانتساب إليه بالإعدام (قانون سنة 1980 رقم 49). وقد دعت حركة "ربيع دمشق"، ومعظم ناشطيهها علمانيون، إلى طي هذه الصفحة وإلغاء القانون رقم 49 ودمج "الأخوان المسلمين" في الحياة السياسية السورية بوصفهم أحد عناصرها.

القمع الذي طال "ربيع دمشق" لم يوقفه فعلياً، بل خفف من زخمه فقط. فالمنتديات استمرت بالانعقاد، ولو بشكل متقطع، حسب إرادة أجهزة الأمن. وسمحت السلطات بظهور صحف ومجلات جديدة، وإنما فقط تلك التي تديرها الأحزاب العضو في "الجبهة التقدمية الوطنية" - الموالية للنظام - وأفراد قريبيون من "السلطة". ولكن هذه، رغم أنها مارست رقابة ذاتية، فقد استمرت، مع بعض الصحف الرسمية، في نشر مواضيع ربيع دمشق وانتقادات لم يسبق أن تم التعبير عنها من قبل.

هدأت الحركة الاجتماعية في سوريا في الحقيقة مع اجتياح الجيشين الأمريكي والبريطاني للعراق. لكن الحدث أعطى حجة ذات شأن لمنشدي "الربيع": أن الشعب الذي يعاني من الديكتاتورية والقمع لن يقاوم الاجتياح الأجنبي. وتعرّزت هذه الحجة مع الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها على سوريا بعد الاجتياح، من أن هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية لتعزيز الجبهة الداخلية. كما اكتسبت الحجة أهمية خاصة بعد الصدمة التي أحدثها اغتيال رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان. ووعده الرئيس بشار الأسد بأن تشكل مثل هذه الإصلاحات قفزة نوعية في مؤتمر حزب البعث في حزيران/يونيو 2005.

أدى التحضير للمؤتمر إلى نقاشات حادة. وضم ناشطو المنتديات المدنية جهودهم إلى جهود بعثيين إصلاحيين من أجل وضع مسودة القرارات: إنهاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء المادة 8 من الدستور التي تضع حزب البعث "قائداً للدولة وللجمعة"، ووضع قانون من أجل أحزاب سياسية (مستثنياً إقامة أحزاب على أرضية دينية أو أثنائية)، وحل مسألة مواطنة الأكراد...ولكن "السلطة" تحركت لاستعادة السيطرة على الموقف. ولم يقتصر الأمر على دعوة مئات من أعضاء الحزب للمشاركة

البلاد، فنوقشت فيها كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باستثناء وضع الرئيس. فكان "ربيع دمشق"، وهي تسمية أطلقت على حركة المجتمع المدني في سوريا التي انتشرت في العامين 2000 و2001، مع انتشار ندوات الحوار.

بدأت الظاهرة بمقالات كتبها مفكرون ومثقفون من مجموعات يسارية، ولكن سرعان ما تجاوزتهم. وكانت الخطوة المهمة في آذار/مارس العام 2001 هي إنشاء "لجان إحياء المجتمع المدني" التي جمعت طيفاً واسعاً من المنادين بالإصلاح، ويمكن اعتبارها أهم ظاهرة سياسية في سوريا منذ الخمسينات. وأنشئ أيضاً منتدى "جمال الأتاسي"، وكذلك العديد من جمعيات حقوق الإنسان. أما بيان الألف مثقف الذي نشر في كانون الثاني/يناير 2001، فقد طالب بإلغاء حالة الطوارئ وإعادة الحريات السياسية وحريات الصحافة وقانون انتخابي جديد وباستقلال القضاء وبالعدالة الاقتصادية وإلغاء دور حزب البعث كحزب قائد للبلاد وبالمساواة للنساء.

وقد دعت كافة الاتجاهات السياسية إلى المنتديات لتعبر عن وجهات نظرها، التي ركزت على إرساء جو الحوار أكثر منه على إنشاء أحزاب سياسية جديدة. وانضم ليبراليون ورجال أعمال إلى هذا الحوار وساهموا في محطاته المختلفة. وحثت السلطات البعثيين على الرد على الانتقادات، ولكن سرعان ما عبرت غالبيتهم عن المطالب نفسها: إنهاء حالة الطوارئ، حرية الصحافة والجمعيات، وحلّ معضلة جزء من أكراد سوريا رفض الاعتراف لهم بالمواطنة.

في تلك اللحظة، قررت السلطات قمع "الربيع" وإحالة أبرز الناشطين للمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة، وكذلك ألقى اللوم على البعثيين لدعمهم هذه المطالب. وهكذا ظهر أن أشكال التحرك الاجتماعي الجديدة، عبر انتشار المنتديات، كانت بحق فعّالة في خلق حركة واسعة. وفي حين بقيت الأفكار الإسلامية أو الدينية لا تطغى على الأجواء، لوّحت السلطات إلى مخاطر "جزارة" سوريا، بالإشارة إلى الحرب الأهلية التي حصلت في الجزائر بين الدولة وتنظيمات إسلامية. وقد استخدم نائب الرئيس وقتها السيد عبد الحليم خدام بالتحديد هذا التعبير، في خطاب شهير في 18 شباط/فبراير 2001 في جامعة دمشق أمام بعثيين كانوا ينادون بإصلاحات اقتصادية وسياسية. خطاب السيد خدام كان حينها الإشارة أن الحركة الاجتماعية الناشئة سيتم إيقافها.

المعارضة المختلفة لا تملك برنامجاً سياسياً بعد. وقد فشل "إعلان دمشق"، على أهميته، في تحديد إطار دستوري ومؤسسي للتغيير. وجلي أنه ثمة حاجة إلى برنامج سياسي أكثر تبلوراً وحسماً من أجل توضيح المسائل للشعب السوري ومن أجل التأكيد مجدداً على أن التغيير لن يقود إلى الفوضى مثلما حدث في العراق.

أما الشق الثاني فيتعلق بطبيعة التسوية السياسية التي من شأنها أن تؤسس أرضية مثل هذا الإطار الدستوري. والانفتاح على الإخوان المسلمين في إعلان دمشق (أن الإسلام هو دين الأكثرية) جاء ملتبس الأسس والحدود إلى حد يصعب معه أن يتمكن من تلقي دعم واسع من البعثيين الإصلاحيين، ومن الأقليات السورية، ومن العسكريين ومن برجوازية المدن الكبرى، وكلها متمسكة بشدة بعلمانية الدولة. كذلك يجب توضيح موضوع الحقوق الوطنية والثقافية والاجتماعية للأكراد في سورية بشكل حضاري.

ليس واضحاً ما إذا كان المجتمع المدني وحركات المعارضة السياسية في سوريا قادرة على مواجهة تحديات هذه القضايا التي يأتي بعضها نتيجة لكبت الحياة السياسية المتراكم على امتداد عقود من الزمن. كما ليس واضحاً كيف ستواجه السلطات بحد ذاتها هذه التحديات المختلفة، حتى ولو منحها الأحداث الأخيرة في كانون الثاني/يناير المزيد من القدرة على المناورة، ولو كانت اللحمة ضمن "السلطة" ما تزال قوية. إذ لا يُتوقع أن تغتنم "السلطة" الفرصة، قبل 2007، للقيام بخطوات جدية للتخفيف من حدة الأزمة الداخلية. ولذا، فقد تكون النتيجة تدهوراً بطيئاً وطويلاً في انتظار المزيد من النضج السياسي الداخلي والتحسين في وضع المحيط الإقليمي المتوتر.

توصيات:

تدعم هذه الورقة ضرورة إجراء إصلاحات في سوريا كي يتحقق لشعبها النمو اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وكي تلعب دوراً بناءً في التعاون الإقليمي والدولي. وكي تنجح هذه الإصلاحات يمكن وضع عدة توصيات:

- يجب على "السلطة" في سوريا، كما على المعارضة وحركات المجتمع المدني، تجنب استخدام أفكار أو مجموعات متعصبة أو أصولية أو طائفية عندما تدفع بسياساتها. فقد يهدد ذلك وجود سوريا بحد ذاته كدولة قومية على المدى الطويل.

والتصويت من دون أن يكونوا منتخبين في الفروع، بل تدخل الرئيس شخصياً في نهاية المؤتمر لمدة 3 ساعات بغية إنهاء النقاشات وفرض قيادة قطرية منتخبة مسبقاً، وإبعاد "الحرس القديم". أنتت القرارات مخيبة للأمال: فقد شكّل عدد من اللجان مهمتها تطوير مواقف حول العديد من المسائل الحرجة المتعلقة بالإصلاح السياسي، يتم تحضيرها استباقاً للانتخابات الرئاسية التي ستأتي... عام 2007.

بعد أربعة أشهر من المؤتمر، أذيع إعلان سُمي "إعلان دمشق" في خلال مؤتمر صحفيّ شجاع عقد داخل البلاد. ودعا الإعلان إلى "ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترفيعية والجزئية أو الانتقافية". ووقعت على الإعلان أغلبية المجموعات المعارضة في البلد وبعض الشخصيات، وانضم إليهم الإخوان المسلمون في اليوم التالي.

هل سيتم تغيير النظام فعلياً؟

اليوم، لا يزال يصعب التنبؤ بنتيجة تطور الأحداث المتسارعة في سوريا. إذ ترتبط مثل هذه النتيجة بعوامل خارجية وداخلية في آن.

سيكون العامل الخارجي الأبرز هو نتائج التحقيق الدولي في اغتيال رفيق الحريري وسواه من الشخصيات اللبنانية. ومن الواضح أن اتهام مسؤولين رفيعي المستوى في الاغتيالات سيسرع عملية الإصلاح في سوريا، لا سيما إذا بلغ الاتهام الرسمي مسؤولين كبار قريبين من مركز "السلطة". وحتى الآن لم تطرح الجهود الدبلوماسية المكثفة، التي قامت بها بشكل خاص السعودية ومصر، من أجل "تطبيع" العلاقات مع لبنان والقيام بترتيبات خاصة للاستماع إلى المشتبه بهم، أي بديل لهذا السيناريو. وحتى الآن، لم تتبلور أي نظريات بديلة تقدم تفسيرات أخرى ممكنة للاغتيالات بما في ذلك من قبل فريق التحقيق السوري. سوى ذلك من العوامل الخارجية متعلق حتماً بمواقف القوى الإقليمية والدولية حيال التبعات الإقليمية لنتائج التحقيق، ولا سيما إيران التي يقلقها احتمال فقدان حليفها في المنطقة، وحاجة الولايات المتحدة لتعاون النظام السوري في الملف العراقي وملف حماس في فلسطين.

العوامل الداخلية أهم وتنضوي على شقين رئيسيين. يتعلق الشق الأول بالقوى السياسية الموجودة في سوريا ومواقفها في الأشهر المقبلة. فالجهات

- يجب على المجتمعين العربي والدولي أن يدعموا التحقيق الدولي في الاغتيالات اللبنانية من أجل تقديم إثباتات موثقة والانتقال إلى محاكمة عادلة للمتهمين. حينها فقط يمكن إغلاق هذا الفصل وإقامة علاقات لبنانية سورية طبيعية مجدداً.

وخاصة، فقد يكون أسوأ سيناريو لسوريا هو تكرار عملية اختبرت سابقاً في السبعينات، فيترافق تعزيز قوة "السلطة" وانغلاقها على نفسها مع نمو حركات متطرفة وشرخ طائفي يغذيها فقدان الأمل بالإصلاح أو بالتغيير السلمي. وقد يترتب على ذلك نتائج مفعجة على المدى الطويل، بخاصة بعد ما أحدثه الاجتياح الأمريكي للعراق من وضع مأسوي وفوضى نتجت عنه. ولا فرصة لسيناريو أفضل إلا إذا سمحت مجريات الأحداث المقبلة بتحويل حركات المجتمع المدني إلى قوة سياسية مدركة للتحديات المتنوعة وقادرة على التعبئة نحو التغيير فيما تصون مؤسسات البلاد.

- يتحتم على كل الفرقاء في الداخل التمييز بين "السلطة" وبين مؤسسات الدولة، إذ لا يمكن أن تقوم ديمقراطية أو أن يتم نمو اقتصادي من دون مؤسسات قوية تقوم عليها الدولة وتستطيع أن تؤمن السلم والخدمات الاجتماعية. ويجب دعم حل يقضي بتغييرات ضمن المؤسسات من أجل مواجهة الحاجات الاجتماعية والسياسية الحالية.

- ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم العون لإجراء عملية إصلاح سلمية في سوريا، لا سيما عبر توضيح التزامه بأن تعود الجولان إلى وطنها الأم ضمن إطار عملية سلام، والتأكيد على حقوق الفلسطينيين، وبشكل خاص على حقهم بالاستقلال وبدولة تتمتع بمقومات الحياة. كما أن تحديد جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال من العراق سيساهم أيضاً في عملية انتقالية سلمية في سوريا.

أوراق المتابعة السياسية

- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - خليل شقافي - آذار/مارس 2006
- الانتخابات المحيرة: خطوتان إلى الأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - محمد عبد السلام - شباط/فبراير 2006
- السلام والدستور في السودان - حيدر ابراهيم - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - عمرو الشوبكي - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية 2005 - باسكال مينوريه - كانون الثاني/يناير 2006

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net